ناقشت 8 اقتراحات تتعلق به

«التشريعية» البرلمانية أجلت التصويت على «الإعلان الإلكتروني» ..حتى الخميس

خالد الشطي

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

- الشطي: النقاش تركز حول أهميته والذي يشكل معضلة حقيقية واقعية في الكويت
- اللجنة رأت أنه من الواجب دعوة الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة المواصلات
- هناك هاجس لدينا بضرورة إقرار الاقتراحات ومراعاة الأفراد الذين لا يتقنون التقنيات الحديثة
- الدلال : ناقشنا اقتراحين يتعلقات به وتعديلات على قانون المرافعات المدنية والتجارية

قال رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية، النائب خالد الشطي، إن اللجنة ناقشت 8 اقتراحات تتعلق بالإعلان الإلكتروني، خلال الاجتماع الذي عقدته على مدى 3 ساعات، بحضور ممثلين من وزارة العدل وجمعية المحامين، لافتا إلى مناقشة مذكرة من المجلس الأعلى للقضاء، وموضحا أن النقاش تركز حول أهمية الإعلان الإلكتروني والذي يشكل معضلة حقيقية واقعية في الكويت منذ ما قبل أزمة كورونا المستجدة.

ولفت إلى وجود حقوق ضائعة بسبب الإعلان التقليدي، منوها بتقديم 8 اقتراحات، وبوجود تفاوت في شأن إحدى المواد، وهي المادة 5 من قانون المرافعات وتحديدا التفاوت حول كيفية الإعلان، والتسؤل حول ما إذا كان وجوبيا او جوازيا او اختياريا.

وتابع الشطي أن اللجنة رأت انه من الواجب دعوة الهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة المواصلات، للتوصل إلى وجهة نظر صحيحة وسليمة، مبينا انه كان هناك هاجس لدى أعضاء اللجنة بضرورة إقرار الاقتراحات الخاصة بالإعلان الإلكتروني، ومراعاة الأفراد الذين لا يتقنون التقنيات الحديثة.

من جهته، قال مقرر اللجنة التشريعية البرلمانية النائب محمد الدلال إن اللجنة ارجات التصويت على الإعلان الالكتروني إلى الخميس المقبل، بسبب وجود 8 اقتراحات بقانون تصب في القالب نفسه والتي تم دمجها، وذلك خلال الاجتماع الذي عقدته أمس، والذي كان على جدول أعماله العديد من الاقتراحات بقوانين، مضيفا «وناقشنا اقتراحين يتعلقات بالإعلان الالكتروني وتعديل على قانون المرافعات المدنية والتجارية».

بدوره، قال النائب ماجد المطيري، «ستنتظر اللجنة التشريعية البرلمانية اليوم "أمس" الاقتراح الذي قدمناه بشأن الإعلان الالكتروني والذي يهدف الى اعتماد وسائل الاتصال الحديثة في إيصال الإعلانات القضائية لأصحاب الشان».

وتتطرق اللجنة ايضا إلى اقتراح مقدم من النائب عبدالله الرومي وآخرين يتعلق بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون الخاص بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، ويقضي بتعديل الفقرة الاخيرة من المادة 154 من المرسوم بالقانون رقم 38/1980 باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، وجاء التعديل «ويجوز الطعن في الاحكام التي تصدرها محكمة التمييز بطريق التماس اعادة النظر لاحد الاسباب المنصوص عليها في الفقرة أ، ب من المادة 152 من قانون المرافعات». وينظر الالتماس امام الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشان تنظيم القضاء.

فيصل الكندري لباسل الصباح: هل صحيح أن بعض طواقم التمريض تسكن في المهبولة وجليب الشيوخ؟

فيصل الكندري

قال النائب فيصل الكندري إن "هناك أنباء تشيع بان بعض طواقم التمريض تسكن في منطقة المهبولة وجليب الشيوخ"، سائلا وزير الصحة عن مدى صحة ذلك وما الذي قامت به الوزارة حيال ذلك؟ وما هي خطة الوزارة لتجاوز هذه الجائحة خصوصا بعد ارتفاع اعداد المصابين؟.

وثمن الكندري الجهود التي يبذلها وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح والفريق الطبي في مواجهة فيروس كورونا وتقليل الإصابات به وهو أمر يشهد به الجميع، مشيرا إلى انه في إطار الشفافية التي يتسم بها الوزير والتعاون البناء بين السلطتين فإننا نضع تساؤلات الشارع الكويتي أمام وزير الصحة والمتحدث الرسمي للرد عليها.

وقال الكندري: يتداول عدد من الأطباء ما يفيد بان فحص الدم السريع لا يصلح للفحص التشخيصي النشط لكورونا وانه قد يظهر الشخص المريض بانه غير مصاب الأمر الذي سيؤدي الى نشر العدوى وانه قد منع في عدد من الدول لعدم دقته، متسائلا ما مدى صحة هذا الكلام ؟ ومن الذي اتخذ قرارا بتوريد هذا الجهاز؟ وان كان ما يتداول صحيح لماذا الإصرار على استخدامه بالرغم من إمكانية إجراء فحص الـPCR ؟ ولماذا لا يتم الإعلان في المؤتمر الصحافي الذي تقوم به الوزارة يوميا عن مناطق الاصابات كي يتسنى للمواطنين وللجميع معرفة أماكن انتشار الوباء وما الفائدة من حجب المعلومات؟

واضاف: لماذا لا تقوم وزارة الصحة بالفحص الاستباقي والنشط الـ PCR للمناطق كي تواجه هذا الوباء وتتم السيطرة عليه بدلا من انتظار مواجهة المجهول؟ مطالبا الوزارة بتحصين الصفوف الأمامية وحمايتها بالمعدات اللازمة، وسائلا: أين دور الوكلاء المساعدين في المجال والادارات المعنية؟

«التقدم العلمي» : وصول أجهزة التنفس الصناعي ووسائل الوقاية الشخصية من الصين

مؤسسة التقدم العلمي

أعلنت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي عن وصول أجهزة التنفس الصناعي ووسائل الوقاية الشخصية التي قامت المؤسسة بشرائها من الصين لصالح وزارة الصحة الكويتية وذلك ضمن جهود المؤسسة في برنامج الاستجابة الطارئة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت نائب المدير العام للبرامج المساندة بالمؤسسة الدكتورة أماني البداح في بيان صحفي أمس أن المؤسسة تمكنت من شراء واستيراد أكثر من 170 جهاز تنفس صناعي وكمية كبيرة من وسائل الوقاية الطبية والتي بدأت بالوصول الى البلاد متوقعة وصول الطائرات المحملة بالكميات المتبقية خلال الاسبوع الحالي.

وذكرت البداح وهي ايضا المسؤول عن برنامج الصحة العامة في برنامج الاستجابة الطارئة أن وصول تلك المعدات يأتي بهدف رفع استعداد المنظومة الصحية لاستقبال الحالات الحرجة في هذه المرحلة.

وأشارت إلى أن المؤسسة قامت بتخصيص مبلغ 5 ملايين دينار كويتي (حوالي 16ر5 مليون دولار أمريكي) لشراء الأجهزة ذات الأولوية لدعم المنظومة الصحية مبينة أنه «من المتوقع أن تصل الأسبوع المقبل طائرتين عسكريتين محملتين بأجهزة الوقاية الصحية لتسليح الصف الأول ضد العدوى وتمكينهم من أداء مهامهم في حماية المجتمع».

وأوضحت ان برنامج الاستجابة الطارئة الذي أعلنت المؤسسة العمل به منذ منتصف مارس الماضي يعد من أكبر البرامج المخصصة لدعم جهود الحكومية في الكويت إذ رصدت له ميزانية بقيمة 10 مليون دينار (حوالي 33 مليون دولار).

وبينت أنها سخرت لهذا البرنامج جميع امكاناتها ومواردها البشرية ومراكزها الستة وذلك لدعم الجهود الحكومية في مجالات التعليم والصحة وبيئة الأعمال واستعداد المجتمع المدني والإعلام وتكنولوجيا المعلومات للحد من انتشار الفيروس وتداعيات انتشار المرض على المجتمع.

وتوجهت البداح بالشكر الى سفير الكويت لدى جمهورية الصين الشعبية سميح حميات وجهوده المتواصلة لتامين الاجهزة الطبية وضمان وصولها بسلاسة في هذه الفترة الحرجة التي يعاني العالم بأسره من نقص حاد فيها وكذلك إلى الوكيل المساعد للأدوية والتجهيزات الطبية بوزارة الصحة الدكتور عبدالله البدر لتعاونه الحثيث في تامين الأجهزة المطلوبة للوزارة.

وأكدت البداح على ان برنامج الاستجابة الطارئة معني أيضا بدعم البحث العلمي الداعم لصنع القرار ودعم الابتكارات الميدانية ذات الفعالية المتميزة والمساهمة في التوعية المجتمعية ودعم التعليم الرقمي وتمكين القطاع الخاص ومبادرات المجتمع المدني.

وأشارت إلى وجود مجموعة من المشاريع الداعمة للقطاع الصحي قيد المراجعة من وزارة الصحة وسيتم تنفيذها فور موافقة الوزارة عليها.

العريبد للفاضل : ما الأسس القانونية لاحتفاظ مؤسسة البترول بالأرباح؟

فراج العريبد

قدم النائب فراج العريبد سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط الدكتور خالد الفاضل عن الأسس القانونية التي تتيح لمؤسسة البترول كجهة مستقلة الاحتفاظ بالأرباح لديها دون توريدها للدولة.

وجاء في السؤال أيضا: منذ متى بدأت المؤسسة بالاحتفاظ بتلك الأموال، وما حجم تلك الارباح منذ بدء العمل بهذا النظام؟

– برجاء تزويدنا بالأرقام المالية لتلك الارباح بشكل سنوي كل على حدة.

كما في السؤال: من يحق له إصدار القرارات بشأن الإبقاء على تلك الاموال والتصرف بها؟ يرجى ذكر الاسماء والصفات المخولة بذلك، وما هو الدور الذي يحظى به المسؤول السياسي عن تلك الجهة تجاه تلك الأموال؟ ومن الذي لديه من صلاحيات تجاهها؟

– إذا كانت الإجابة بنعم أو لا فيرجى توضيح الأسباب خطياً، وهل أجاز القانون للمخولين التصرف بتلك الأرباح أو إحالتها للاستثمار دون الرجوع للمسؤولين السياسيين كونها أموالا سيادية تعود للدولة؟

عبدالله الكندري لوزير المالية : ما عدد رخص الفنادق والمنتجعات والرسوم المحصلة منها ؟

سأل النائب عبدالله الكندري وزير المالية براك الشيتان، عن عدد رخص الفنادق والمنتجعات الموجودة في الكويت، وإجمالي مساحتها، والمبالغ التي يتم تحصيلها سنوياً لأملاك الدولة منها، مطالباً بتزويده بكشف عن ذلك.

واستفسر الكندري عن وجود رسوم لا يتم تحصيلها للدولة لمن يملك هذه الفنادق عن الأرض والمبنى وأسباب ذلك، وعن عدد رخص الفنادق التي لم تتم الموافقة عليها وذكر أسباب الرفض.

وتساءل الكندري أيضاً عن المبالغ المالية التي دفعتها الوزارة أثناء الأزمة لاستقلال هذه الفنادق والمنتجعات، وعدد الغرف التي تم استغلالها، والمبالغ التي تم دفعها نتيجة تأجير أو استغلال هذه الفنادق والمنتجعات، مطالباً الوزير بتزوده بكشف عن المبالغ المدفوعة.

العتيبي يسأل وزير المالية عن أرباح الجهات الحكومية المودعة في الشركات الاستثمارية والبنوك

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية براك الشيتان، عن الأسس التي تقوم وزارة المالية من خلالها بالتعامل مع أرباح وفوائض الجهات الحكومية لاسيما التابعة لها، طالبا تزويده ببيان تفصيلي بحجم الأموال المودعة لهذه الجهات في البنوك والشركات الاستثمارية، مع ذكر اسماء البنوك والشركات الاستثمارية التي تودع بها الأموال حتى اليوم.

وتساءل عن الآلية التي يتم من خلالها اختيار البنوك والشركات لإيداع الأموال بها، وحجم العوائد على المبالغ المودعة خلال آخر 5 سنوات.

وسأل العتيبي عن إشراف الوزارة بشكل مباشر على السياسات الاستثمارية لأموالها المودعة لدى البنوك والشركات، وعن وجود توجه لسحب الاموال المودعة في البنوك لسد عجز الموازنة بسبب ازمة كورونا، بدلا من الاقتراض أو السحب من صندوق الاجيال القادمة.